

تعقيب على الفصل الرابع بعنوان "القومية: مفهوم القومية في فكر التجمع القومي الموحد"

من دراسة : _____

د. أحمد ثابت

هذا الكتاب هو محاولة رائدة ودعوة لتطوير الفكر القومي العربي يقدمها الدكتور رفعت الأسد كاستجابة لكثير من التحديات العالمية والإقليمية والعربية العاصفة التي صارت تفرض كثيرا من الأسئلة على العرب وقد دخلوا القرن الحادي والعشرين من دون استعداد وتجهيز كافيين حتى لتحديد واختيار الأسئلة الفعالة والقريبة من مشكلات وأزمات الواقع، فهي أسئلة متعلقة بالوجود العربي ذاته الذي صار مهددا بأن يكون في مهب الريح وصار العرب تحت خطر الخروج نهائيا من التاريخ.. تاريخ الفعل الإنساني المبدع والخلق. ومن هنا فهذا الكتاب عموما والفصل الخاص بالقومية العربية، خصوصا، يمتاز بأنه يحاول طرح الأسئلة الصحيحة بل الدقيقة التي هي ولا شك المدخل الأكثر فعالية لتشخيص أكثر دقة وأفضل من حيث القدرة على تفسير وتشخيص المشكلات، وتميز الإجابات والطروحات التي يقدمها الدكتور رفعت الأسد بالشمول والعمق والاتساق.

يبدأ المؤلف في هذا الفصل توضيح معنى التجديد للفكر القومي العربي، ومحاولة تجديد الفكر القومي العربي في ذاتها هي مسألة في غاية الأهمية والضرورة لأن هذا الفكر هو الذي صنع وصاغ مشروع التحرر العربي من الاستعمار التقليدي ثم مشروع التقدم العربي في مواجهة تحديات الاستعمار الجديد والتخلف والتبعية والإمبريالية والصهيونية. لكن كبوة هذا المشروع

كانت وما تزال بالغة الأثر سلبيا في نكوص النهوض العربي وتراجع التقدم العربي وما يزيد الوضع سوءا هو أن مختلف المشروعات والأفكار البديلة لهذا المشروع-الفكر مثل الليبرالية الجديدة التابعة للغرب الإمبريالي واتجاهات الإسلام السياسي والسلفية السياسية الإسلامية وتيارات الإسلام الجهادي المسلح أخفقت كثيرا وأثبتت وقائع كثيرة هذا الإخفاق، فالليبرالية الجديدة سواء في خارج السلطة أو في قمة السلطة في البلاد العربية جرت الأمة إلى الضعف الشديد والتردي الهائل في قدرات وإمكانات الأمة وأدت إلى تبعية مروعة للغرب وضياع السيادة الوطنية وفقدان القرار السياسي الوطني المستقل، وأدت هذه الليبراليات إلى جمود الفكر العربي وقعوده عن التجديد والتطوير الذاتي وتوقفت به عند حد التكرار والتمثل للخطاب الليبرالي اليميني الجديد للحكومات اليمينية الغربية وللمؤسسات التمويل الدولية ومنظمة التجارة العالمية في ظل عولمة القهر والعسكرة التي يعيشها العالم ، كما أدت هذه المشاريع إلى مزيد من التفتيت للدولة الوطنية القطرية أو تفتيت المفتت وتجزئة المقسم. ومن جانب آخر، نجم عن أفكار وبرامج وممارسات تيارات الإسلام السياسي والإسلام السلفي والإسلام الجهادي المسلح تصاعد الترععات الطائفية والحروب المذهبية والعشائرية وتعمق السجلات المقيتة حول المفاضلة بين الدين والوطن وبين الإسلام والعروبة وحيث جرى اختزال الدين في مجرد العقيدة بعيدا عن العمق الثقافي والروافد الحضارية، وعمقت هذه الاتجاهات أيضا من حمى تقسيم الناس وتصنيفهم على أساس الدين والملة والطائفة في حين أن المشروع والفكر القومي العربي بطابعه التحرري النهضوي والتقدمي لا يقسم الناس على أساس الانتماء الديني أو المذهبي أو

الطائفي بل على التقسيمات الحداثوية المتقدمة التنويرية مثل المهنة والوظيفة والمكانة والإنجاز والإبداع.

وهذا ما يعبر عنه الكتاب في بداية الفصل الخاص بالقومية من وصف عملية تجديد الخطاب القومي العربي بأنه لا يقصد بها إعادة الهيكلة بالإضافة والحذف، و"إنما بتنقية الثمرة الحقيقية للمفهوم من الزوائد الفاسدة والأوراق الجافة، التي أخفت جوهرها المصقول، وطمست علي روحها الحية، وردها إلى تربتها الحضارية التي أنبتتها وشكلتها وأمدتها بكل عناصر الحياة والتجدد" (ص3).

الوعي القومي ووحدة الذات والموضوع

يقدم الكتاب تعريفا مهما للوعي القومي متميزا عن التعريف الراجح في الفكر الغربي، فالأخير يركز على الذات الفردية على حساب الجماعة الموضوعية وهذا التركيز الغربي على الفرد يجسد منطق التفكير الذي حددته الذاكرة التاريخية، أو التعامل مع الجزئي خارج إطاره، التركيز على المفردات لا على السياق، رد القوانين إلى الذات لا إلى الموضوع، وكلها خواص يبدو أنها بغير مرتكزات واضحة في الوعي القومي الغربي (ص8).

ويوضح المؤلف أن الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي صورة الوعي القومي العربي، تطورت تطورا شاملا كجسم واحد، وهو ما أفرز سياجا من الاستقلالية والخصوصية الشاملة، أحاط بها طوال الوقت، وإن لم تتوقف المحاولات المحمومة لهدمه، تارة بالسلاح، وأخرى بالاختراق، وغالبا بهما معا.

وهكذا لا يمكن استيعاب مفهوم القومية طبقا لتصور التجمع القومي الموحد، دون إدراكه على نحو بنيوي ونقدي وشامل، باعتبارها صورة لوعي قومي يعي ذاته، إنما ليست الذات وإنما الموضوع، وهي ليست المدرك في ذاته،

وخصوصيته، وجوهره، وكيونته. وفي ذلك تذهب مقولات التجمع القومي الموحد إلى أن "أولئك الذين يجادلونك في القومية، تخالهم يحدثونك عن سلوك بديل لقوانين الوجود، وظواهر الطبيعة وأحداث التاريخ، كمتتالية تظهر التطور وموضوعية المصير القومي، قدرا تخطه الأمة ولا تتخطاه، إيماناً منها بحتمية العلاقة الموضوعية بين الوعي واللاوعي في دائرة الحياة وصيرورتها" (ص 12-13).

الحاجة لمرجعية عربية عليا

تؤكد دعوة التجمع القومي الموحد إلى تجديد الفكر/المشروع القومي العربي على قضية هامة جدا وهي الحاجة إلى مرجعية عربية عليا جامعة لأسباب عدة، منها أن حركة الممانعة ووطنيا وقطريا تعوزها مرجعية عربية عليا مما يجعلها تضطر إلى الاستناد إلى مرجعيات تعويضية صغرى مقيدة بالحاجز القطري الضيق، والمشكلة أن هذه تفتقر إلى القدرة على التجميع والتزويد والتسويق وتبقى شرعيتها قاصرة على حدودها الضيقة تلك. ولما كانت المرجعية القومية العربية - التأسيسية - والسابقة قد فرضت نفسها موضوعيا في حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وآلت إلى نهاية درامية منذ عقود أربع تقريبا، فقد نتج عن غيابها فراغ مرجعي يحتاج إلى ملء انتظاره بمرجعية جديدة على غرار ما ذهب إليه الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة الكبرى لبناء مرجعية جديدة تقوم فيها الولاية مقام الإمامة مع إدراك الفارق في الحالتين.

ومن ثم لا مناص من تأسيس هذه المرجعية القومية الجديدة بسبب الحاجة الموضوعية الحاملة عليها في الواقع السياسي العربي. يضاف إلى ذلك أن ثمة حاجة إلى مرجعية جديدة في الشكل والمضمون والتركيب مختلفة عن سابقتها

تبعاً لتغير الأوضاع والشروط والمعايير، كانت المرجعية القومية العربية السالفة في الخمسينيات والستينيات مرجعية نظامية في المقام الأول وقد مثلتها الناصرية على وجه الحصر والتحديد. وقد اهتزت المرجعية هذه لتصدع نظامها السياسي قبل أربعة عقود تقريبا، وإن كان وجهها المعنوي ما زال متوهجا لكنه معنوي فحسب، ولم يستطع غيرها أن يعوضها اسما وفعلا.

واليوم لا مناص من بناء مرجعية شعبية غير نظامية للحركة القومية تستند إلى قوة المجتمع المدني لا إلى السلطة، ويشترك في صناعتها أولئك الذين يقفون على مسافة فعلية مادية ومعنوية من السلطة ومراكز القرار أيا تكن طبيعتها.

هذا فضلا عن أن هذه المرجعية بالأسس والمواصفات التي سبق التلميح إليها لن تكون حصيلة فعل تيار سياسي وفكري واحد بل ثمرة جهد سائر التيارات السياسية والفكرية التي يؤلف بينها جامع العروبة والقومية، من أي موقع حزبي أو توجه ثقافي كانت، وهو ما سوف يوسع أكثر من دائرة المنتسبين إلى تيار العروبة والقومية العربية. وهناك قناعة مبدئية مهمة راسخة أنه لا يمكن لأي مؤتمر قومي أو حركة قومية أن تعتبر نفسها بديلا للأحزاب والمنظمات والحركات السياسية الوطنية، ولا تصدر على دورها القومي.

ويوجه الفصل الخاص بالقومية النقد للفكر القومي العربي الكلاسيكي أو التقليدي الذي قام بتأسيس التجليات الأولى للوعي القومي والشعور القومي ووضع اللبنة الأولى للفكرة القومية العربية، لأنه فسر القومية تفسيرا ضيقا، ووصفها كأنها قوة مستقلة عن قوانين الوجود وظواهر الطبيعة وأحداث التاريخ، بل إن التفسير الأولي الذي شاع في بواكير هذا الفكر حول القومية ذاقها إلى قوة غير مستقلة عن الواقع الموضوعي وعن التاريخ معا، ولكنه

وضعها رتبة وتأثيراً في موقع علوي، فوق التاريخ وفوق الواقع (ص ص 22-25).

اصطناع التناقض بين العروبة والإسلام وعواقبه

لا توجد مبالغة في القول إن الغالبية الكاسحة من العرب والمسلمين يعيشون حالة من الحساسية المفرطة والتطير عندما يتعلق الأمر بالانتماء الوطني والقومي والتصنيف على أساس الهوية، وعادة ما يتداخل الداخل مع الخارج وتطغى ليس فقط ثقافة الانتقام بل ما يعرفه علماء الاجتماع الثقافي بترعة العزو أو النسب، أي نسبة أو إسقاط صورة مشوهة عن العرب والمسلمين في الغرب على من يبدي رأياً يدعو فيه إلى التعقل والنسبية وعدم التسرع في إطلاق الأحكام والأهم من ذلك من يدعو لاحترام التنوع الثقافي والتراثي والاجتماعي والاثنى واللغوي والديني، ويقابل هذا الذي يدعو لذلك على الفور بإسقاط صورة مبسطة ولكنها غاية في السوء عن عدو خارجي عليه وكأنه "عدو أو آخر معادي" يشارك بل يتواطأ. إذ تسود حالة مسرفة في الحساسية والاحتقان تقترب بشدة من نزعة الإيديولوجيا الصاخبة والزاعقة والمليئة بإيحاءات ورمزية الدين في صورته محض العقدية أو الإيمانية. في مجال العلاقة بين العروبة والإسلام خاض بعض غلاة السلفيين حرباً شعواء لإثبات أن العروبة مثلها مثل القومية "نزعة تفتيتية مستوردة" لشق صفوف الأمة والنيل من العقيدة"، وكان هؤلاء يشاركون - دون أن يدروا ربما - مصالح عليا أمريكية جرت وراءها نظم عربية محافظة، في التدمير المنظم لمنجزات التحرر القومي والمدد الوحدوي والهوية العربية التي رسختها ثورة يوليو 1952 .

ثم انتقلت الحرب للدفاع سلطوي عن صورة محض عقيدة قائمة على اختزال الدين في مجرد ما زعم عن أنه "عودة للدين" وهو في حقيقته عودة لتفسير يقتصر الدين في ميدان ضيق هو تكثير الممارسات العبادية بعيدا عن قضايا العدل الاجتماعي والمواطنة والتعايش المشترك ومواجهة التدخل الأجنبي والمشروع الصهيوني. وكان أن كرست قيادات تدعي أسلمة الحياة مثل ضياء الحق وأنور السادات والثورة الإيرانية ، توسيع الشقة بين الانتماءين العروبي والديني، وانتقلت ومعها حركات الإحياء الإسلامي سواء الإسلام السياسي منها أم الإسلام الجهادي وكل له تصوره إلى الزعم بضرورة عودة الإسلام كمشروع سياسي بديل استخدمته النخب الحاكمة لاستثارة عواطف الناس ضد خصومها المحليين الذين يرفعون نفس الشعار بعد أن تمكنت هذه النخب من إضعاف حركات وتنظيمات اليسار والقومية بالتحالف مع خصومها الحاليين أي الإسلاميين الإحيائيين وكذلك من أجل تجييش مشاعر الناس المحبطة من هزائم وفساد النخب الحاكمة ضد إسرائيل وحكومات الغرب حتى تخفف الأخيرة ضغوطها على حليفاتها من النخب المحلية المسيطرة على الثروة والسلطة.

ثم استخدمت الحركات الإحيائية الجهادية المسلحة المشروع وإن كان بصيغ أكثر تشدداً وماضوية في مزيد من تشويه العلاقة بين العروبة كانتماء قومي والإسلام كانتماء ديني بل حتى إنها حولت الدين إلى مذهبية. وأخذت هذه النخب والحركات - بعد أن تصورت أنها تمكنت من عزل رابطة العروبة - في تقليص مساحة وثرء الانتماء الإسلامي في مجرد ثارات مذهبية ومواجهات منبعثة من تاريخ الانحطاط أو الأزمة. ناهيك عن التمييز على

أساس الدين واستبعاد هوية الوطن والمواطنة والتعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين كما في مصر وغيرها.

لقد وصلت الأزمة إلى حد الفرز داخل العائلة الواحدة على أساس مذهبي، وتقليص الثراء والتنوع في الحضارة العربية الإسلامية. ويمكن القول إن رابطة العروبة قد حافظت وعلى مدى أكثر من مائة عام على بنية المجتمع العربي واحترمت تنوع أنساقه الثقافية ومذاهبه الطائفية واثنياته التاريخية وتكاد لم تندلع خصومة أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي أو ديني وسط معارك التحرر الوطني أو بناء الدولة القطرية أو التنمية المستقلة. يكمن أحد أسباب المشكلة أن ممارسات نظم تسلطية زعمت العروبة والتوجه الوحدوي أساءت كثيرا بممارسات القمع والاعتقال والقتل والتعذيب إلى القومية العربية والعروبة، ولكن هذه النظم التي لا يمكن تبرير تسلطها بأية حال كانت تميز اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بين الناس لصالح إما أسرتها أو عشيرتها أو زملاء الدفعة إذا كانت قائمة على الانقلابات العسكرية. ولم تشعل حروبا طائفية أو عرقية، وحتى النظم الوطنية غير الديمقراطية مثل الناصرية أو البومدينية في الجزائر كاد الناس أن يتناسوا من المسلم من المسيحي ومن العربي من الدرزي في ظل معارك الاستقلال والبناء.

ويمكن الزعم بأن العروبة كرابطة ثقافية هي التي تستطيع مجددا استيعاب الانقسامات الاثنية والعرقية واللغوية والدينية والطائفية والمذهبية لأن العروبة هي بالأساس دعوة تحديثية حديثة تستند إلى قيم المواطنة والمساواة والتعايش المشترك واحترام التنوع الناتج عن هذه الانقسامات، فالعروبة ضمن تجدها المتواصل هي رابطة ثقافية وليست إيديولوجية وتقوم على الخيار الديمقراطي من حيث احترام تداول السلطة سلميا واحترام الحريات العامة والأساسية

والشخصية، ولا تنادي بتدمير الدولة القطرية. لكننا نزعم أيضا أن غلبة التوجه الإحيائي الإسلامي الذي يركز فقط على الدين بحسبانه مجرد عبادات وطقوس ويختزله إلى مجرد انتماء مذهبي لا حتى دينيا بمعناه الواسع، أدت إلى تفرغ الهوية والسلوك وذهنية التفكير ذاتها من مقوماتها الثقافية والمعرفية، بحيث صارت تفرق بين المسلمين أنفسهم على أساس المذهب والطائفة. ومن ثم فنحن نحتاج بشدة إلى تجاوز هذه الحالة التفتيتية التقسيمية بتبنى ما دعا إليه زكي نجيب محمود ومحمد أركون والجابري بالهوية الثقافية هوية تمتاز بالثراء الذي يعلي من قيمة المشترك الثقافي في الرموز والتواريخ والسلوكيات والإنجاز العلمي والتقني، هوية حتى لإعادة اللحمة للمجتمع الذي تفتت وتشردم بفضل تلك الدعوات التفتيتية محض المذهبية حتى اختفى مفهوم وكيان الوطن والمجتمع.

ضرورات تجديد الفكر القومي العربي

كانت الثورات الفكرية التي قامت في أوروبا بين القرون السابع عشر والعشرين بمثابة قوة دفع هائلة لجهة إحداث نقلات نوعية في أنماط التفكير والتركيبية الذهنية وفي البنى الاجتماعية في مجتمعات هذه القارة، وهذا ما يعرف في التاريخ الأوروبي الحديث بأثر ثورات التنوير أو الاستنارة والنهضة والحداثة والليبرالية الفردية ثم الليبرالية الراديكالية النقدية في مختلف الثورات التقنية الثلاث فيما عرف بالثورات الصناعية الثلاث الأولى والثانية والثالثة التي يعيشها العالم الآن تحت اسم الثورة الصناعية الثالثة ثورة تكنولوجيا المعلومات. ومن نافلة القول إن الوطن العربي لم يعرف تفجر مثل هذه النوعية من الثورة الفكرية التي تنتج عن صراع وجدل بين تيارات الفكر القديم والجديد، وربما كان من أهم أسباب ذلك أن المجتمعات العربية عانت من

انقطاع وتشوه التطور الطبيعي النابع من ديناميات التحول الذاتي للمجتمع بفعل التدخل الأجنبي المتواصل بمختلف أشكاله على يد الاستعمار الأوروبي ثم التدخل الإمبريالي والإمبراطوري للقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

ومن أبرز الأمثلة على عدم حدوث ثورات فكرية وسياسية في الواقع الاجتماعي العربي أن الديمقراطية قد نشأت في إطار الليبرالية الغربية في إطار الصراع بين الطبقة الإقطاعية والسلطة الملكية من جهة وبين البرجوازية والشعب من جهة أخرى من دون تدخل خارجي، وتوازي ذلك مع إقامة اقتصاد رأسمالي وطني متكامل الأطراف أو مندمج ومتمركز حول الذات إلى جانب استغلاله للمستعمرات. وقد مارس ذلك تأثيره في نشأة المفهوم ذاته في المستعمرات، إذ ولد في ظل صراع مع الاستعمار وطبقة الكمبرادور ما جعله يقف حاجزا في طريق نضوج الوعي الديمقراطي وحال دون تفجر ثورات ومعارك اقتصادية وسياسية واجتماعية كان يمكن أن تفضي إلى الديمقراطية، إذ كانت الديمقراطية هدفا رئيسيا للمنتصرين في الصراع الأوروبي سالف الذكر في حين لم تكن من ضمن مطالب الطبقة المسيطرة في حالة المستعمرات أو الأطراف، وإنما وعلى العكس كانت تتعارض مع مصالح هذه الطبقة في زيادة استغلال الطبقات الأخرى في مجتمعاتها (1).

على أن ما يجب التركيز عليه في شأن مقتضيات تجديد الفكرة العربية ذاتها ثم الفكر الوحدوي العربي ثم المشروع السياسي القومي العربي وخصوصا مع التحولات العاصفة والهائلة التي يشهدها العالم منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية عالم القطبية الثنائية هو أن الفكر العربي عموما والفكر القومي الوحدوي العربي خصوصا كان للعوامل الخارجية الإقليمية ودولية تأثير ضاغط

عليه بحيث جعله يعصف الذهن في مجال التعرض السريع والمتعجل لأحداث وعواصف السياسة العالمية وضغوط الصراع العربي - الصهيوني دون أن يعني هذا الفكر العربي على اختلاف تياراته بعمامة والتيار الفكري الوجودي العربي ببناء نظرياته وبنيتيه المعرفية الخاصة به للتصدي لغايات النهضة أو التقدم العربي في سبيل التحرر وتدعيم الاستقلال وحتى بناء الدولة الوطنية ثم بناء مجتمع عصري حديث واقتصاد متطور وثقافة تكرر مرتكزات المواطنة والانتماء العروبي تحضيراً لتكريس فكرة ومشروع الوحدة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

وهذا يعني أن الفكر الوجودي العربي يحتاج لبلورة نظرياته حول القومية والأمة والدولة القومية والمواطنة ومستويات الانتماء والولاء والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ذلك أن التطور المستمر لهذا الفكر وابتعاده عن مجرد تجميع الرؤى من شأنه أن يزود ليس فقط الباحثين وطلاب العلم ولكن السياسة أيضاً بمقومات فكرية وتصورات عملية مستمرة لاستكمال منظورات معالجته. بيد أن ما حدث بالفعل أن معظمنا كعرب لم ننتبه إلى "ذلك وانقطع الاستعداد لتحويل ما يوجد به ذلك الفكر من طروحات ذات قدرة على التحول إلى قوة مؤثرة في حركة التاريخ الهادفة لتغيير الواقع العربي الذي غدا محاصراً بالظاهرة القطرية المثقلة بمجموعة كبيرة من الرؤى والسياسات العاملة والأهداف التي أضحت على تضاد وتصادم كبير مع معطى الأمن القومي العربي اللقطة الأبرز في كل المشاريع المقترحة التي جاء بها المختصون بالفكر الوجودي العربي.."(2).

وفي حين كانت النخب العربية وخاصة المثقفة منها تركز على الجانب السياسي الظرفي فقط للتهديدات والتحديات المفروضة على الاستقلال

والتحرر العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن هذه النخب لم تلتفت غالبا لواقع الجماهير العربية ومشكلاتها وهمومها بسبب ضعف أدوات تواصلها مع الجماهير ووسائل مخاطبتها. كما عجزت هذه النخب في الغالب عن إقامة رابطة تفاعلية بين الشأن القومي والهموم الحياتية للجماهير وأصرت على التناول الجزئي تبعا لحسابات وإملاءات اللحظة من دون الانشغال بتنظير معرفي ومعالجة سياسية استراتيجية للمشكلات القومية. هذا إلى جانب عزوف النخب الحاكمة عن الالتزام بالحد الأدنى من العمل القومي، ما أدى إلى تزايد إحباط شرائح متنوعة وواسعة من الشباب العربي.